منطقة جنوب البحر المتوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي.

The Southern Mediterranean region in the strategic concept of NATO.

وفاء بوراس

مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة1، الجزائر، wafa199221@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/09/13 **تاريخ القبول:** 2019/10/17 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

بعد نهاية الحرب الباردة ومنذ أوائل تسعينيات القرن الماضي سعى حلف شمال الاطلسي لمراجعة وإعادة تحديد استراتيجيته، وذلك بانتهاج استراتيجية جديدة تستجيب ومعطيات البيئة الامنية العالمية المتغيرة بصفة عامة وأمن منطقة جنوب البحر المتوسط بصفة خاصة. إذ شهدت القمم التي عقدها الحلف في هذه الفترة التوصية بصياغة استراتيجية جديدة للحلف تضع السياسة الأمنية لدول جنوب المتوسط ضمن اهتماماتها الأولى وذلك انطلاقا من فكرة ان تحقيق الاستقرار والامن على الحدود الجنوبية للدول الاوربية يعد امرا مهما لأمن حلف شمال الاطلسي واستقراراه.

الكلمات المفتاحية: *المنطقة المتوسطية؛ المفهوم الاستراتيجي؛ منظمة حلف شمال الأطلسي؛ التهديدات الأمنية.*

Abstract:

By the end of the Cold War and since the early 1990s, NATO has considered revising and redefining its doctrine by adopting a new strategy that responds to the global security environment, particularly in the southern Mediterranean region. The summits of the Alliance during this period have advanced recommendations for the formulation of a new NATO strategy that places the security policy of the Southern Mediterranean countries as one of their primary concerns. This new vision aims at achieving security and stability in this region as an approach to preserve security and stability of the North Atlantic Treaty Organization.

Keywords: *Mediterranean Region; Strategic Concept; North Atlantic Treaty Organization; Security threats.*

* **المؤلف المرسل: وفاء بوراس، wafa199221@gmail.com**

مقدمة:

اعتبرت منطقة جنوب المتوسط من ضمن الاولويات الأولى في الاجندة الأمنية لحلف شمال الاطلسي، كونها المنطقة الأكثر ديناميكية من حيث التوترات و اللاستقرار الامني كما انها المصدر العالمي الاول للموارد والثروات التي تؤثر وتتأثر بالاقتصاد العالمي والتي تؤثر بذلك على السلم والأمن الدوليين. وقد تجلت إشكالية الامن في منطقة جنوب المتوسط كحقيقة فرضتها في هذه المرحلة وما تلاها من هذه النزاعات الداخلية وتداعيات حرب الخليج التانئة و الثالثة وتنامي ظاهرة الارهاب الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر واستخدام التنافس الأوروبي الامريكي على منطقة المتوسط وكذا موجة الثورات الشعبية التي اجتاحت بعض دول العالم العربي منذ نهاية عام 2010، كل هذه المعطيات في ظل بيئة دولية متغيرة جعلت البعد الامني يحتل بصدارة. وقد أكد الحلف الأطلسي في استراتيجيته الجديدة على أهمية منطقة البحر المتوسط حيث يعتبر الضفة الجنوبية منه مصدر للآمن خاصة مع تنامي ظاهرة الارهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي تعرضت لها الولايات المتحدة، فمع نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي بدأ الحديث عن التهديد الاتي من دول الضفة الجنوبية وتشمل هذه التهديدات خاصة الارهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وكذا أصبحت منطقة جنوب المتوسط مصدر التهديد الجديد فاستقرار منطقة جنوب المتوسط يعتبر ضروريا للحلف حيث أصبحت هذه المنطقة داخل دائرة المجال الحيوي للحلف وقد جاء تأكيد حلف شمال الاطلسي على أهمية منطقة جنوب المتوسط في الفقرة 12 من المفهوم الاستراتيجي الجديد حيث جاء فيه:

> "ان الحلفاء يتمنون اقامة علاقات سلمية مع دول جنوب حوض المتوسط والشرق الأوسط غير الأعضاء في الحلف الأطلسي، تقوم هذه العلاقات على التعاون والتشاور الامني لأن هاتين المنطقتين مهمتان لاستقرار حوض المتوسط وبالتالي فهما منطقتان مهمتان لأمن الحلف الأطلسي كذلك."

من هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاع المفهوم الاستراتيجي للحلف الاطلسي ابراز التهديدات الامنية الجديدة في منطقة جنوب البحر المتوسط؟

وسنعالج إشكالية هذا المقال من خلال التطرق للمحاور التالية:

أولا: تطور المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الاطلسي.
ثانيا: غياب رأيه استراتيجية مشتركة لمنطقة جنوب البحر المتوسط.
ثالثا: تهديدات أمنية مشتبه بها في منطقة جنوب البحر المتوسط.

أولا: تطور المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الاطلسي

مع نهاية الحرب الباردة وأمام بيئة أمنية دولية جديدة شرع حلف الناتو في عملية اصلاح واسعة تمكنه من مواجهة الوضع الجديد والحقائق الجيواستراتيجية الجديدة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر الى طرح مسألة اصلاح الحلف واعادة تعريف مهامه بشكل يستجيب مع مقتضيات المرحلة الجديدة، وتعتبر القمم الاطلسية الثلاث (قمة لندن، قمة روما وواشنطن) محطات هامة ورئيسية في مسار حلف الناتو الجديد، حيث حددت المحاور الكبرى لاستراتيجية الحلف الجديدة. وقد عقدت منظمة حلف شمال الاطلسي

العديد من القمم واللقاءات في فترة ما بعد الحرب الباردة نجم عنا صياغة العديد من المفاهيم الاستراتيجية وتمثلت أهم هذه المفاهيم في المفهوم الاستراتيجي لعام: 1991و 2010.

1- المفهوم الاستراتيجي الجديد الاول لعام 1991: New Concept Strategic

شكلت قمة روما البداية الفعلية لمسار التحول الاستراتيجي والوظيفي للحلف وذلك من خلال تبني الأعضاء في الحلف وثيقتين هامتين بالنسبة لمستقبل الحلف وهي "**اعلان حول السلم والامن**" و "**المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف**" والذي يطرح رؤية شاملة للهندسة الامنية الاوروبية في المرحلة الجديدة في اطار مفهوم موسع للأمن« **conception élargie de sécurité** »ويقر اعلان روما بان مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن يكون في اطار مفهوم موسع للأمن أخذ بعين الاعتبار من جهة ليس فقط العوامل العسكرية بل وايضا عوامل سياسية، اقتصادية، ايكولوجية وغيرها من العوامل المؤثرة في الأمن. (L'OTAN Après La Guerre Froide , 2019) هذا المفهوم الواسع للأمن يقوم على ثلاث عناصر وهي: الحوار، التعاون والحفاظ على قدرة الدفاع الجماعي وكل عنصر يدعم الاخر ويساهم في تحقيق هذه الوقاية من الازمات وحلها سلميا، ونلاحظ أن هذا العنصر الجديد هو التعاون والذي يراد به ارساء علاقات جديدة مع دول المعسكر الشيوعي وكذا الحفاظ على علاقات سلمية مع دول جنوب المتوسط والشرق الاوسط على اعتبار الاستقرار والامن في هذه المنطقة يهم الحلف حفاظا على أعضائه.

ويعتمد هذا المفهوم على أبعاد واسعة للأمن للحفاظ على الطبيعة الدفاعية للحلف طبقا لقرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لسنة 1975 والقاضي بإقامة مقاييس جديدة لمناقشة حقوق الانسان وتعزيز الثقة بين الشرق والغرب بما يتلاءم والبيئة الأمنية الجديدة، فأقرت روما عقيدة عسكرية جديدة قائمة على استمرار الحلف في أداء دوره الدفاعي عن الأمن الجماعي لأعضائه ووحدتها وكذا الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في مهمة الدفاع الجماعي. (عواد 2006، ص.52)، وهذا ما يفسّر توّجهاته في التحوّل من تنظيم عسكري مهمته الدفاع عن أوروبا ومنطقة الأطلسي إلى قوّة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة بعض القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي. (عواد 2006، ص.54).

شكلّ المفهوم الاستراتيجي لسنة 1991 نقطة تحوّل هامّة في استراتيجية الحلف وتوّجهاته من خلال:

- ✓ ضرورة المحافظة على القدرة الدفاعية للحلف.
- ✓ ضرورة التعاون الدائم بين الأعضاء.
- ✓ إمكانية قبول الشركاء الجدد لأوروبا الشرقية و الوسطى .(تيسير 2011، ص.139).

وقد تواصل تغيير المفهوم الاستراتيجي للحلف منذ سنة 1991 إلى سنة 1999 عبر القمم المتتالية للمنظمة وذلك بتطوير عقيدته الاستراتيجية ومراجعة المفهوم الاستراتيجي خاصة في قمة مدريد (جويلية 1997) حين تأكدت الحاجة إلى ذلك بعد مستجدات الوضع في البلقان، ليتم اعتماد مفهوم استراتيجي جديد في قمة واشنطن.

2- المفهوم لاستراتيجي الجديد الثاني لعام 1999:

تمت الموافقة على المفهوم الاستراتيجي في قمة واشنطن ما بين 23 و 26 أفريل 1999 وتصادف ذلك مع عيد ميلاد الخمسين لحلف الناتو، وركزت هذه القمة على التحضير لمستقبل الناتو وتحديد الأدوار الجديدة

التي سيلعبها في القرن الواحد والعشرين(دي سانتيس2010، ص.147). ويعلن المفهوم الاستراتيجي الجديد في واشنطن المهام الجديدة للحلف "حفظ السلام" و "ادارة الأزمات" وهما المهمتان الأكثر إلحاحا بالنظر إلى طبيعة التحديات الامنية الجديدة دون أن يحدد المجال الجغرافي الذي تطبق فيه المهام الجديدة وهذا تأكيدا على التزام الحلف بالعمل خارج المنطقة اي خارج حدود الفضاء الجغرافي الخاص بمنطقة الأطلسي. بناء على ذلك يؤثر حسب اعتقاده على امن أعضائه، اما فيما يخص المخاطر التي تهدد مصالح الحلفاء فقد حددها المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 1999 في: الإرهاب، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، حدوث خلل في التوازنات البيئية كما أكد على الوقاية من النزاعات كذلك التي حدثت في البوسنة وكوسوفو ومساهمة الحلف الأطلسي في فرض السلام و الامن الدوليين و التركيز على أهمية الشراكة والتعاون و الحوار مع روسيا واكرانيا ودول حوض المتوسط.

تمت الموافقة على مختلف الوثائق في البيان الختامي للقمة، حيث حددت الوثيقة السياسية إطار العلاقة بين الناتو والاتحاد الاوروبي، وقد حدد المفهوم الاستراتيجي الجديد تنفيذ استراتيجية الحلف على الخطة العسكرية، كما حدد المهام العسكرية للحلف بما في ذلك مهمة ادارة الازمات. (Déclaration de Washington, 2007, p. 246.251, www.nato.int).

وتمّت الموافقة على تجديد الحلف للمفهوم الذّي سيقوده في القرن الواحد والعشرين، والذّي حافظ على المهمّات الثلاث السابقة دون تعديل والمتمثلة في خلق بيئة ومحيط أمني في المنطقة الأورو –أطلسية، توفير إطار أطلسي يسمح للدول الحليفة بالتشاور حول القضايا المرتبطة بمصالحهم، وممارسة الردع والدفاع الجماعي ضّد كل مساس بأمن دولة من الدول الأعضاء،(شبيب 2009، ص.53)، وكان الجديد في وثيقة واشنطن إلغاء المهمة الرابعة واستبدالها بمهمتين أساسيتين هما استعداد الحلف للتصرّف عسكريا للحيلولة دون اندلاع الازمات أو لإخمادها إذا نشبت وكذلك إرساء علاقات تعاون و شراكة مع دول أخرى في المنطقة الأورو-أطلسية لتحسين مستوى الأمن والاستقرار فيها ودعم القدرة على التصدي الجماعي لمختلف التهديدات. (كشك 2011، ص. ص. 21-22).

ووفقا لهذا المفهوم اتّسعت مجالات التدخل العسكري للحلف لتشمل التدخل لأغراض إنسانية، عمليات حفظ السلام، ومنع الانتشار النووي داخل أوروبا وخارجها وهو ما يعني تعديل المادة الخامسة التّي لم تكن تتيح هذا التدخل من قبل. (جاد، 2010، www.siyassa.org.eg/org).

وعلى الرغم من هذه التطورات يؤكد المفهوم الاستراتيجي لقمة واشنطن على ما يلي:

> **"الهدف الأساسي الذي لا يتغير من الحلف كما هو مذكور في معاهدة واشنطن، يكون من خلال حماية حرية وأمن جميع أعضائها الذين لديهم وسائل سياسية وعسكرية على أساس القيم المشتركة للديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون: فالحلف ملزم الان بتأمين أمر سلمي ومستدام في أوربا، وسوف يستمر في هذا الطريق لتحقيق هذا الغرض حيث أن الأزمات والصراعات قد تؤثر على أمن المنطقة الأوربية-الأطلسية فدور حلف شمال الأطلسي ليس أن يضمن الدفاع عن أعضائه فقط بل يساهم في السلام والاستقرار في هذه المنطقة."**(OTAN, Communiqué de presse, 1999).

3- المفهوم الاستراتيجي لعام 2010

شكّلت قمة لشبونة لرؤساء الدول والحكومات التّي انعقدت بتاريخ 19-20نوفمبر 2010 حدثا هاما في مسيرة تحوّل الحلف حيث تبنّى خلالها مفهوما استراتيجيا جديدا أوضح الهدف الدائم والمهام الأساسية التّي تضطلع بها المنظمة في ظّل البيئة الأمنية الجديدة والمتمثلة في الدفاع الجماعي، إدارة الأزمات و التعاون الأمني (الحرماوي 2017، ص.41)، كما حدّدت هذه الوثيقة الأسلوب الذي سينتهجه الحلف لتحقيق الأمن و نصّت على مبادئ توجيهية لتكييف قوّاته العسكرية، حيث أصبح المفهوم أكثر تحديدا ووضوحا عن المفهوم الاستراتيجي لسنة 1991 الخاص بالتدخل الأطلسي في الأزمات و ذلك نتيجة لاستمرار التهديدات التّي تواجهها مصالح الدول الأعضاء خارج أقاليمها ؛وقد احتوى على ما يلي:

- ✓ امتلاك الحلف الإمكانيات السياسية والعسكرية التّي تمكّنه من التعامل مع الأزمات قبل أو بعد حدوثها.
- ✓ أمن دول الحلف من أمن الدول غير الأعضاء فيه، فالبيئة الأوربية الأطلسية لم تعد وحدها هي أراضي الحلف بل يمكن للصراعات التّي تشهدها الدول الواقعة خارج حدوده أن تؤثر على أمن دوله ذاتها، ويقع ضمنها أمن الطاقة لأنّ الجزء الأكبر من الاستهلاك العالمي من إمدادات الطاقة يمرّ عبر أراضي مختلف بلدان العالم ما يجعلها تكون عرضة للهجمات والانقطاع.

وعليه يوضّح هذا المفهوم كيف يمكن للأزمات والصراعات التّي تحدث خارج نطاق المنطقة الأورو أطلسية أن تمثّل تهديدا مباشرا لمصالح و أمن التحالف ؛ ولذلك يتدخل الحلف عند الحاجة للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو إدارتها حال وقوعها لإعادة الاستقرار للمنطقة بعد انتهاء الأزمة بإعادة إعمارها. (كشك 2011، ص. 22). كما ينبغي أن يبقى الحلف على أهبة الاستعداد للمساهمة في كلّ حالة على حدا و عن طريق توافق الآراء وفقا للمادة (07)بصورة جماعية في منع نشوب صراعات بطريقة فعّالة ونشطة في جميع المراحل الثلاث لإدارة الأزمات (الوقاية – إنهاء الصراعات العنيفة و تحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع). (Katsioulis, 2011, P. 04). بما في ذلك عمليات الاستجابة للأزمات وذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة، فالمفهوم جاء مؤكّدا على ضرورة أخذ الحلف بعين الاعتبار الإطار العالمي اذ يمكن أن تتأثر مصالحه الأمنية ومصالح دوله بسبب مخاطر تتجاوز مجرّد العدوان على أراضي احد أعضائه كالإرهاب، الجريمة المنظمة وإعاقة تدفّق الموارد الحيوية إلى الدول الأعضاء،(هانز 2010، ص. 80) حسب هذا المفهوم الجديد يطبّق الحلف نهجا شاملا في تنفيذ هذه المهمة الأساسية ،لتحقيق الأمن وإدارة الأزمات من خلال توسيع أدوات تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية داخل الحلف و تشكيل قدرات إدارة الأزمات المدنية لمساعدة القدرات العسكرية ، فالإدارة الفاعلة للأزمات تتطلب نهجا مشتركا يتكوّن من السياسي والمدني والعسكري ، والحلف يمتلك قدرات سياسية وعسكرية للتصدي للأزمات قبل وأثناء وبعد الأزمة ، حيث يستخدم مزيجا من الأدوات السياسية والعسكرية المساعدة في إدارة هذه الأزمات. (الحرماوي 2017، ص.41)

يعتبر هذا المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو أكثر وضوحا وتحديدا من سابقه بشأن التدخل الأطلسي في الأزمات ويشير الى أن الحلف يمتلك قدرات سياسية وعسكرية نادرة تمكنه من إدارة أزمات سواء قبل، أثناء أو بعد نشوبها فالصراعات و الاضطرابات الواقعة حارج حدود الحلف من شأنها أن تمس باستقرار أعضائه وعليه يتعين على الحلف التدخل حيثما اقتضت الحاجة للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو ادارتها في حالة وقوعها ثم إعادة الاستقرار اليها و المساعدة في الاعمار. (الحرماوي 2017، ص.41)

ثانيا: غياب رأيه استراتيجية مشتركة للبحر الابيض المتوسط:

لقد ازداد تأثير التحولات الدولية على منطقة البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة لما أفرزته من ظهور اخطار امنية جديدة بالإضافة لظهور فواعل جديدة من غير الدول أصبحت ذات تأثير متزايد على الأمن الدولي، فلم تعد الاطر التقليدية ملائمة لتفسير التحولات في المفاهيم الامنية حيث قام الاكاديميون بتوسيع مفهوم الامن ليستوعب هذا التحول في طبيعة الاخطار الأمنية التي أهمها الهجرة غير الشرعية، الإرهاب والجرمية المنظمة، ويثير تصور التهديد او الخطر في منطقة البحر المتوسط العديد من المشاكل الكبيرة فالاستراتيجية تختلف وتصور التهديد قد أدى إلى الاختلاف بين الشركاء الغربيين في حلف شمال الأطلسي أدت إلى عدم وجود رؤية استراتيجية مشتركة للبحر المتوسط حيث تعكس هذه الاختلافات غلبة الولايات المتحدة وقدرتها في المناطق التي تؤثر على الدفاع حيث لا يوجد فيها منافسون، وسائل المراقبة عن بعد جمع البيانات والاستخبارات و الاتصالات والنقل.

ولقد تجلت المعضلة الامنية بشكل واضح في منطقة جنوب المتوسط إلى شماله بفضل التسهيلات التي توفرها لها ظاهرة العولمة وفي ظل عجز الدول الجنوبية لغرب المتوسط على تحقيق شروط الامن والاستقرار الداخلي لم تعد أي دولة في منأى عن هذه الأخطار كما لم يعد بمقدور أي دولة مواجهتها لوحدها لما لها من أبعاد خطيرة على الأمن الاقليمي والدولي على حد سواء. فحسب الولايات المتحدة الامريكية الشرعية التي سمحت لحلف شمال الاطلسي بالاستمرار في البحر الأبيض المتوسط هي: دعم الديمقراطية، مكافحة الارهاب وحماية البيئة، مكافحة ولادة القوميات ومحاربة حيازة الأسلحة الكيميائية. (problèmes politiques et sociaux, n°728, P. 29).

في الوضع الحالي أوربا لن تستطيع منافسة الولايات المتحدة الأمريكية ولكن هذا لا يمنعها من الطموح في اعادة التوازن في العلاقات بين الشركاء، فبعض الدول مثلا كفرنسا طلبوا بناء الهوية الأوربية للدفاع.

إن أول الصعوبات داخل الحلف بعد أو مع وصول الجنرال "ديغول" الحكم ففرنسا ضنت أن الدخول في تنظيم عسكري تقوده القيادة العليا للقوات الامريكية غير لائق لحرية النشاط الدبلوماسي الذي تعتمد عليه فرنسا في العالم إضافة إلى ذلك فرنسا ترى من الضروري على الأوربيين الوصول لسياسة خارجية لأمن مشترك، حيث تشمل الاتحاد الاوربي الغربي الدرع المسلح للاتحاد الاوربي وهيئة عسكرية مستقلة عن تأثيرات وتدخلات الولايات المتحدة و الحلف الاطلسي . (Zarafa, 2001, P.96)

أن الوثيقة المستعملة في معاهدة ماستريخت تشرح وتتكلم عن الصعوبات والمخاطر بين دول الاتحاد وهذه الدول ابدت تحفظها عن القدرات الاولية فيما يخص الدفاع لأنهم يضنون أن الدفاع المشترك موقوف حاليا في اطار الحلف الاطلسي. كذلك قمة روما نجحت سنة 1991 في اعادة تعريف مهام الحلف الاطلسي، الشرح الموسع لمتطلبات الامن من قبل الجميع الاطراف الذي يسمح بتنظيم التدخل للنبأ و تسيير الازمات التي تمس الامن الاوربي مباشرة. (le Monde diplomatique, 1999, P. 04)

إن مراقبة منطقة البحر الأبيض المتوسط كانت دائما نقطة اختلاف بين أوربا (خاصة فرنسا) والولايات المتحدة الأمريكية وهدا للتصدي للتهديدات و المشاكل الصادرة من الدول الجنوبية للبحر الأبيض

المتوسط هذه الدول مهتمة في بلورة سياسة فعالة للبحر الأبيض المتوسط. لكن الصعوبات والتناقضات التي تواجههم جعلت هذا القرار موحد صعب. هذه الصعوبات كما تم تلخيصه سابقا تتلخص في التهديدات ومراقبة المنطقة وهذا ما يمنعهم من بلورة استراتيجية تحتوي في ان واحد على الجانب السياسي والعسكري والسياسي والاقتصادي.

ان المفهوم الاستراتيجي الجديد "الذي يتضمن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي لا غنى عنها قد استثمرها حلف شمال الأطلسي مع اختصاصات أخرى في البحر الأبيض المتوسط ووسع مجالات تدخله. فلم تعد مسألة منظمة عسكرية ولكن منظمة "متعددة الوظائف". ولكن وراء حجة الحفاظ على السلام والحوار مع دول جنوب البحر المتوسط لمواجهة المشاكل التي يوجهونها وبالتالي تهدد الدول الغربية، وقد سمح حلف شمال الأطلسي للولايات المتحدة الأمريكية بالسهر والحفاظ عن المصالح الاستراتيجية الامريكية واحترام حقهم في مراقبة البحر الابيض المتوسط، فالأهداف المرجوة تتلخص في حماية التموين بالنفط، حماية دولة اسرائيل، حرية الابحار، عقوبة الدول الارهابية لكن هذه الاهداف تسمح كذلك بعزل روسيا ومنع الاوربيين للوصول الى قيادة منطقة جنوب المتوسط التي تسمح لهم بمراقبة البحر الأبيض المتوسط (Ravenel, 1995, P.P. 61.62).

إن الاتحاد الأوربي لا يملك استراتيجية موحدة في البحر الابيض المتوسط لجميع الدول الاعضاء لأن عدة عوامل دخلت في الحسبان منها ، الجغرافية الاجتماعية التاريخية والاقتصادية.... فقد جرت عدة مبادرات لخلق حوار أمني بين الضفتين لكنها لم تسفر عن أي نتيجة ملموسة إلا منح بعض الاعانات النقدية وتسهيلات في تسديد الديون (Rob, 1998, P. 22).

ثالثا: تهديدات مشتبه بها في البحر الأبيض المتوسط:

تمثل منطقة المتوسط في المجال الأمني منطقة جوار مباشر ومنطقة تتنوع فيها اهتماماتها، حيث يؤثر موقع هذا الفضاء حتما على أمن المنطقة الأوروبية، فالرخاء و السلام يعززان علاقات الهدوء ويقللان التوتر والصراعات والازمات من ناحية أخرى تغذي عدم الثقة و التهديدات والمخاطر. فبالنسبة للمصالح هي تغطي على سبيل المثال الجوانب التراثية والتدفقات الاقتصادية والرعايا وما إلى ذلك...، والتي من المهم الحفاظ عليها، لكن تبقى هذه المصالح ضعيفة للغاية عندما يتدهور الوضع الامني في المنطقة. (Coustilliere, 2008, P.25).

إن تغير الأحداث وارتباطها بفترات زمنية معينة أدى الى بروز متغيرات جديدة أثرت على مستوى حقل الدراسات الأمنية ومواضيع التنمية، إذ كان في السابق يعرف الأمن بمعطيات القوة والمصلحة، سرعان ما تحول ليشمل متغيرات جديدة لها دور فاعل في حياة الفرد، متمثلا بالأساس في القيم و المعطيات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، بمعنى أن الامن أصبح بمفهوم واسع وشامل انطلاقا مما جاءت به بعض المدارس الفكرية. بالإضافة الى التهديدات الأمنية التي باتت تمثل تحديات واسعة على الوحدات السياسية خاصة في المنطقة المتوسطية، أين بات الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية تهدد استقرار و أمن الدول، وضرب مسارات التنمية لهاته الدول، وعليه لا بد من الكشف عن إمكانية وجود علاقة تداخلية فيما إذا كان تحقيق التنمية يؤدي حتما الى تحقيق الامن.

وفي هذا الإطار نجد أن منطقة المتوسط تواجه في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة وصعبة، تتمثل أساسا في الجريمة المنظمة ،الإرهاب وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية. حيث أن هذه الظواهر تتغذى على أوضاع إقتصادية، إجتماعية، سياسية، ثقافية وعسكرية خاصة تعيشها دول جنوب المتوسط تمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار.

1- الهجرة غير الشرعية كاهتمام جديد لحلف شمال الأطلسي:

ان الهجرة غير الشرعية وحسب ما تؤكد عليه الدول المتوسطية الأعضاء في الحوار الاطلسي مع حلف شمال الاطلسي تشكل تهديدا حقيقيا على الوضع الأمني داخل هذه الدول، وكذا في علاقاتها مع جيرانها الأفارقة والأوربيين على حد سواء. كما أن التهديدات الأمنية الناجمة عن الحركات الهجرية التي تشهدها هذه الدول تأتي من ناحيتين: فمن جهة هناك الهجرة التي تتخذ من الدول المغاربية كدول عبور نحو أوربا وما تجلبه من تهديدات امنية كما يمكن ان تستقر في بعض الاحيان في هذه الدول عند تعذر مواصلة طريقها نحو الشمال وما يشكله ذلك من تهديدات اخرى اكثر تعقيدا. ومن الناحية الاخرى نجد الحركات الهجرية التي تنطلق من الدول المغاربية بحد ذاتها من طرف مواطنيها نحو اوروبا متخذا من المتوسط المعبر الأساسي لها وبالتالي ما يترافق كذلك مع تهديدات امنية اخرى والتي تعتبر في هذه الحالة كدول مصدرة للهجرة غير الشرعية. (ناجي 2008، ص.119)

أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تشهد تزايدا مستمرا خاصة من دول الجوار في أقصى جنوب الصحراء الأفريقية قد أثرت سلبا على الدول جنوب الضفة المتوسطية في مختلف الميادين السياسية والأمنية الاقتصادية والاجتماعية.

قد أصبحت الهجرة غير الشرعية موضوع اهتمام كبير للمجتمع الدولي باعتبارها من القضايا الشائكة سواء بالنسبة للدول التي تعتبر مصدّرا للمهاجرين، أو الدول التي تعتبر محطة انتقالية، أو الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين. ولعل منطقة البحر المتوسط منطقة نموذجية لملاحظة هذه الظاهرة إذ تعد نقطة عبور من شمال إفريقيا ودول الساحل نحو أوروبا. ففي البلدان المغاربية تعود جذور الهجرة إلى الحرب العالمية الأولى حيث أدّى توافد المغاربة نحو أوروبا إلى إعادة تشغيل المصانع المشلولة وكذا الانضمام للجيش. وتطورت عبر فترات تاريخية لتتأزم الأوضاع بأوروبا اليوم وتشكل بذلك أزمة المهاجرين غير الشرعيين، إذ لا بدّ من مواجهتها والحد من هذا التدفق.

وتقدم لنا مسألة الهجرة غير الشرعية مثالا آخرا لنزوح جماعي لسكان المنطقة المتوسطيه نحو الضفة الشمالية، إذ تعتبر هذه الظاهرة تهديدا لحياة آلاف من السكان المحليين وكذلك لدول المنطقة، هذه الأخيرة تتعرض وباستمرار للعديد من الضغوط من قبل دول شمال المتوسط، حيث قامت الدول الأوروبية المجاورة بتطوير استراتيجيات تهدف لتشجيع دول المنشأ وعبور المهاجرين للمراقبة أكثر وإدارة أحسن للحدود.

> **"فاذا كان للهجرة وضع مقنن يكرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 13 على اعتبار ان الهجرة هي اختيار شخصي لا يمكن لأي اجراء من اجراءات الدولة ان يمنع الناس من التنقل الا ان الدول من حقها التحكم ومراقبة حركة الدخول والخروج على حدودها"** (Commission Européenne, 2006, https://bit.ly/2CeiM03).

وأصبحت قضايا الهجرة في أغلب دول المجموعة الاوربية تصنف من أهم القضايا الامنية خاصة بالنظر الى العلاقة المحتملة بين الارهاب و المهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات ارهابية بين المهاجرين وتحوم الشبهات حول المسلمين من المنطقة المتوسط، وقد ركز الاهتمام من طرفها على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين الى الشواطئ الاوروبية بأليات أقل ما يقال عنها امنية، وذلك بغية مواجهة هذه الظاهرة التي من شأنها تهديد اقتصاداتها، وبذلك أصبح ينظر الى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية الى الشمالية على انها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن المغاربي وهذا ما يؤدي الى انتشار حالات عدم الاستقرار والانفلات الأمني.

في ظل هذه الظروف، اعتمد الاتحاد الأوروبي مجموعة من التدابير لإقناع بلدان العبور والمغادرة للتعاون في مجال مكافحة الظاهرة. حيث قالت "Benita Ferrero-Waldner" مفوضة العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية:

> **"هذه الإجراءات الجديدة مصممة لمنع الحوادث المأساوية في البحر المتوسط التي أودت بحياة أعداد كبيرة من الناس، إن مسألة الهجرة هي أولوية في علاقاتنا مع الدول المجاورة، وهذه المجموعة من التدابير مثال جيد لدعمنا في جميع أنحاء المنطقة لمساعدة جيراننا على تحسين إدارة حدودهم ورعاية المهاجرين".**
> (Commission Européenne, 2006, https://bit.ly/2CeiM03)

ويركز الاتحاد الأوروبي على التعاون مع دول الضفة الجنوبية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بخصوص هذه المسألة.

ولمواجهة هذه الظاهرة عقدت العديد من المؤتمرات بين الجانبين الأوروبي والمتوسطي على غرار مؤتمر الرباط جوان 2006 وطرابلس في نوفمبر من نفس السنة، وتؤيد الجزائر النهج الأفريقي-الأوروبي الذي لا يمكن بموجبه فصل حل مشكلة الهجرة عن مسألة التنمية في جميع المجالات. ففي أفريل 2006، استضافت الجزائر اجتماعاً لخبراء أفارقة رفيعي المستوى دعوا إلى "نهج شامل ومتكامل ومتوازن ومتماسك" لظاهرة الهجرة غير الشرعية. لكن الأوضاع التي شهدتها ليبيا ما بعد القذافي جعل منها ممرا مفتوحا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الأوروبية، حيث سجلت وكالة رصد الحدود الخارجية الأوروبية (Frontex) ما لا يقل عن 31500 مهاجر غير شرعي على السواحل الإيطالية كانوا يخططون للهجرة نحو اوروبا.(Thierry, 2013) أما بالنسبة لموريتانيا، فقد وقعت في جوان 2003 وفي مارس 2006 اتفاقات بشأن الهجرة غير الشرعية مع إسبانيا. وبموجب هذه الاتفاقيات، يجب عليها أن تقبل وجود القوات الإسبانية على أراضيها وإعادة قبول المهاجرين الموريتانيين إلى ترابها، وكذلك قبول مواطني الدول الأخرى الذين حاولوا الوصول إلى إسبانيا من شواطئها. وفي المقابل تعهدت إسبانيا بتوفير المعدات والتدريب للسلطات الموريتانية لتعزيز السيطرة على حدودها البحرية. (https://bit.ly/36LkdRU) وكجزء من هذه الاتفاقات تم إنشاء مركز اعتقال في مدينة نواذيبو الموريتانية (المدينة البحرية). وهو مركز قديم اعيد تأهيله من قبل السلطات الموريتانية والإسبانية في بداية عام 2006. وتعتمد إدارة المركز على السلطات الموريتانية ويقوم الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتوفير التمويل وتوصيل الغذاء. ولقد ادانت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر عام 2008 حول وضع المهاجرين غير الشرعيين في موريتانيا، الظروف الصعبة التي يعيش فيها المهاجرون في مركز الاحتجاز هذا. وهكذا اعتمدت البلدان المغاربية

في السنوات الأخيرة تدابير صارمة ضد المهاجرين السريين وتتعلق هذه التدابير بالدخول بغرض الإقامة والعمل غير القانوني للأجانب*.

2- **الارهاب:**

أصبح تهديد الارهاب مرتبط بشكل وثيق بمنطقة البحر الابيض المتوسط في السنوات الاخيرة، فلهذه الاخيرة تداعيات على كامل أوربا و امريكا الشمالية و اماكن أخرى. وقد تحول مركز الثقل الخاص بالإرهاب من تنظيم القاعدة (AL- Qaeda) الذي كان أكثر نشاطا في باكستان و أفغانستان وشبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا إلى الدولة الاسلامية في العراق وسوريا التي هي أكثر نشاطا حول منطقة البحر المتوسط الكبرى. (https://bit.ly/2X4x0uj)

لقد أصبح من الواضح أن اكبر جريمة عالمية في العالم هي الإرهاب الدولي، وخاصة منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الامريكية، كذلك الهجمات في مدينة جربة التونسية عام 2002، إضافة إلى الدار البيضاء في 16 ماي 2003 ومدريد 11 مارس2004 وكذلك أحدث الهجمات في المغرب والجزائر في أفريل 2007....إلخ، فالإرهاب العالمي يلقي بضلالته إلى ويلات أخرى مثل ما تناولناه سابقا كظاهرة الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى تهريب المخدرات و الجريمة المنظمة و الإتجار بالأسلحة...فالمتوسط يعتبر فضاء للعديد من التهديدات سواء كانت إقتصادية، إجتماعية ودينية... وغيرها.(Yahya,2007, P.01)

وعرفت منطقه المتوسط ظاهرة الارهاب بشكل كبير، لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هذه المشكلات، منها الاستبداد المحلي، والطغيان الاجنبي وما نتج عنها من توتر وشعور بالظلم والمهانة، وقد عرفت المنطقة المتوسطية تطورا نوعيا في توجه بعض الجماعات الاسلامية، هذه الحركات التي عرفت انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة حيث القت هذه التطورات بأثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الامني، هذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التهريب وغيرها وهذا ما اصطلح على تسميته بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المتوسطي بصفة خاصة والامن الدولي بصفة عامة.

وتحتضن منطقه المتوسط العديد من الحركات الإرهابية، ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان هما: "الجماعة المسلحة" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" فالأولى ذات بعد محلي والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة. فعندما دخلت الجزائر في حرب اهلية ضد هذه الجماعات الإسلامية (العشرية السوداء 1990-2000) إعتبرت دول الجوار نفسها انها محمية من ظاهرة الإرهاب، فإشراف الملك في المغرب على السلطة الدينية (أمير المؤمنين) وفي موريتانيا تم الدعوة الى التعليم الديني في المدارس القرآنية التقليدية وفي تونس وليبيا تم اعتقال زعماء الحركات الاسلامية وتجريم وحظر نشاطها، اعتقدت هذه الدول بهذه الإجراءات انها كبحت انتقال الظاهرة الإرهابية الى اراضيها، لكن الهجومات التي ضربت مدينة جربة التونسية 2002، وإعتداءات الدار البيضاء ماي 2003، وهجومات لمغيتي في موريتانيا 2005، اثبتت ان خطر الإرهاب يهدد المنطقة ككل وليس الجزائر فقط.(Bruno,2010, P.248)

وقد عملت منظمة حلف شمال الأطلسي من جهتها على تحسين التعاون في مجال مكافحة الارهاب من خلال حوارها المتوسطي الذي شمل سبعة بلدان من خارج منظمة حلف شمال الأطلسي وهي: "الجزائر، مصر، المغرب، إسرائيل، الأردن موريتانيا وتونس". ضمن سياق هذا المنتدى وضع المسؤولون في المنظمة خطط

عمل فردية مع كل شريك مشتملة غالبا على نشاطات تعاونية دعما لأهداف مكافحة الارهاب فعلى سبيل المثال شدد أمين عام منظمة حلف شمال الأطلسي جينز ستولبيرج « Nato Secretary General Jens Stoltenberg »، على عمل المنظمة مع الاستخبارات و القوات الخاصة التونسية لمكافحة الارهاب، كذلك في قمة شيكاغو 2012 صادقت منظمة حلف شمال الأطلسي على سياسات جديدة لمكافحة الارهاب تركز على ثلاث مجالات :

- ✓ التزمت المنظمة بتحسين التوعية بشأن التهديدات بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات الاستخبارية بين أعضائها .
- ✓ عملت على تعزيز قدرات الاعضاء من حيث مكافحة الارهاب من خلال برنامج عمل الدفاع ضد الارهاب ومن خلال مراكز التميز التابعة لها بما فها مركز التميز للدفاع عن الارهاب.
- ✓ عززت المنظمة مشاركتها مع بلدان و منظمات اخرى على غرار الاتحاد الاوربي و الامم المتحدة ومنظمة الامن والتعاون في اوروبا.

3- الجريمة المنظمة في المتوسط ضمن الاستراتيجية الجديدة للحلف

لقد كانت الجريمة المنظمة أحد أهم اهتمامات قمة واشنطن لعام 1999 لحلف شمال الأطلسي، حيث اتخذت قرارات غيرت الرؤيا الامنية التي تم تبنيها خلال حقبة الحرب الباردة حيث اصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافي، ومن هنا حددت الوثيقة التي تم اعتمدتها القمة المخاطر العالمية و التهديدات الأمنية التي تستدعي تدخل الحلف وتشمل بين الستة أهداف: استفحال الجريمة المنظمة.

فخلال الاحتفال بالذكرى العشرين لاطلاق الحوار الأطلسي بمقر وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية بعنوان: الحوار الاطلسي: انجازات وأفاق وبحضور نائب الامين العام للشؤون السياسية والأمنية للحلف السفير "ثراسيفولوس"، أكد وزير الخارجية الجزائري أنذاك رمطان لعمامرة على أن منطقة المتوسط تواجه تهديدات متنوعة لكن تلك المتعلقة بالإرهاب الدولي وعلاقته مع الجريمة المنظمة العابرة للأوطان تشمل الاولوية من بين الأخطر منها.

لقد وردت الجريمة المنظمة بشكل واضح وجلي في اجتماع لشبونة حيث جاء فيه: «يمكن لحالات عدم الاستقرار والصراعات ما وراء الحدود الجغرافية لشمال الاطلسي ان تشكل تهديدا مباشرا لأمن الحلف بما في ذلك تعزيز التطرف والارهاب والانشطة الغير المشروعة العابرة للحدود كالإتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر". فخطورة الجريمة تكمن في ارتباطها الوثيق بالتهديديين الامنيين المتمثلين في الهجرة والارهاب حيث ان هذا لترابط بينهما يجعل من امكانية حل كل مشكل على حدى شبه مستحيل كما ان ايجاد حل لتهديديين معا بشكل مترابط كتهديد واحد يغير مهمة معقدة وغاية في الصعوبة وهذا ما يدفع بإلحاح الى ضرورة تكاثف الجهود في بحر المتوسط. وهي الرسالة التي يسعى الحلف لإيصالها لشركائه المتوسطيين في الحوار بما يخدم مصالحه بطبيعة الحال ومحاولة التأكيد على ان التعاون لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة لم يعد محل اختيار في هذه الدول بل ضرورة لا تحتمل التأجيل كون الجريمة المنظمة تسعى لربط علاقاتها مع مختلف اشكال التهديدات الامنية في العالم.

وهنا نبرز بعض صور الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية:

أ. <u>الإتجار في المخدرات</u>:

تعتبر ظاهرة الإتجار في المخدرات النشاط الذي يتطور في تربة خصبة مثل منطقة المغرب الكبير، حيث يظهر غياب التنسيق بين الدول لمحاربتها، فظهور سوق المخدرات غير المشروعة في أغلبية المجتمعات المغاربية هو ظاهرة حديثة وفي نمو متزايد، يشكك في سلطة الدول و أمنها واستقرارها والحكم الراشد والتنمية الاقتصادية والإجتماعية، فوفقا للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "فإن القيمة السوقية للكوكايين العابرة لمنطقة غرب افريقيا كل عام تقدر بنحو 1.25 مليار دولار" (https://bit.ly/2CAbNyW)، فالإتجار بالمخدرات ليس مشكلة صحية فحسب، بل مشكلة تتعلق بالتنمية والأمن في المنطقة المغاربية.

إن المنطقة المغاربية كجزء كبير من إفريقيا تتميز أيضا بالتخلف والتبعية والإفراط في المديونية، إذ أن حدودها مع مركز غرب إفريقيا وقربها من أوربا هي الوجهة المفضلة التي تجعلها مهمة لحركة المرور غير القانونية للإتجار بالمخدرات. وقد تمكنت شبكات واسعة من التطور على مدى سنوات عديدة في المنطقة المغاربية من إنشاء شبكات متاجرة بالمخدرات في كل دولة تكتسب زخما بدعم من شركاء محليين في كل دولة. "فقد تم توقيف تسعة من مهربي المخدرات في 13 مارس 2012 في المملكة المغربية (4 ليبين و 5 مغاربة) واعتراض 17.5 طن من الحشيش مخطط له ان يروج في المنطقة". (Vincent, 2012)

ولعل الحادثة المهولة التي تم احباطها في ميناء وهران في الجزائر من قبل الجمارك الجزائرية (قضية البوشي) والتي كانت تهدف الى اغراق الجزائر بـ: 701 كلغ من الكوكايين وبتواطئ من مسؤولين نافذين في السلطة تظهر أنه تم تركيب شبكات حقيقية متواطئة مع جهات نافذة في انظمة دول المنطقة.

فالإتجار بالمخدرات هو حقيقة لا يمكن دحضها في المنطقة المغاربية، ولا يمكن لأحد أن ينكر هذه الأفة التي تتمتع بدعم محلي واسع النطاق على الرغم من الوسائل الهائلة الموجهة للتخفيف من عواقبها ووقف الشبكات المتاجرة لها والتي تتجاوز الحدود الوطنية للدول، على سبيل المثال في المغرب في 2009 تم توجيه الاتهام لعدد كبير من مسؤولي الأمن بعد تفكيك شبكة كبيرة للمتاجرة بالمخدرات متكونة من مدنيين ورجال الأمن باختلاف انتماءاتهم: "عدد المتهمين يشمل 26 مدنيا و 29 عنصرا من البحرية الملكية و 17 من رجال الدرك و 23 عنصرا من قوات المساعدة" (https://bit.ly/32xp2Lj).

من هذا الواقع فإن خطورة الوضع في المنطقة تثير الكثير من الأسئلة: من الذي يدعم تجار المخدرات؟ ومن هم الزعماء الحقيقين لهذه الظاهرة؟ من أين جاؤوا؟ ما هي الوجهة وأين يبيعون منتجاتهم؟

في المنطقة المغاربية يعتبر المغرب أكبر منتج و مصدر للحشيش في العالم الى جنب أفغانستان (https://bit.ly/2NVKGn6)، ففي نهاية السبعينيات من القرن العشرين كانت زراعة القنب الهندي في المملكة المغربية على الأرجح أقل من 10000 هكتار مقارنة بـ 150.000 هكتار في عام 2002. ففي عام 2011 اكد تقرير من مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC انه اصبح هناك 47.500 هكتار بفضل سياسة القضاء على المزارع المخصصة لذلك، وبهذا اعتمد مجلس جامعة الدول العربية عام 2010 برنامجا مدته خمس سنوات لتحسين مكافحة المخدرات والجريمة في منطقة المغرب، ومن المتوقع أن تتناول برنامج القضايا الرئيسية في المنطقة بما في ذلك الإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

أما بالنسبة للجزائر، يرى الكثير من المختصين بانها لا تزال منطقة عبور للمخدرات. وبحسب موقع المعلومات "Tout sur l'Algérie"، تم ضبط أكثر من 200 طن من القنب الهندي خلال عام 2013 مقارنة بـ 157

طن في عام 2012، بزيادة قدرها 34٪ ". ووفقاً للمكتب الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان (ONLDT) فقد تناقصت الكمية التي تم ضبطها في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2014 والتي بلغت 59 طنا. (https://bit.ly/34QGWtO) كل هذه الأرقام تثبت ان الجزائر كذلك تعتبر منطقة اتجار بالمخدرات ووجهة سهلة بفضل حدودها الصحراوية الطويلة مع دولتي مالي والنيجر اضافة الى عمل المهربين على الحدود مع المملكة المغربية.

وفقا لمصادر مختلفة، تحتل ليبيا ما بعد القذافي مكانا استراتيجيا في تجارة المخدرات نحو الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، فمسارات الإتجار بالمخدرات تتطور باستغلال الأوضاع غير المستقرة في بعض الدول وهشاشة النظام الأمني بها، ما جعل وضعية الإتجار بالمخدرات تتطور بكثرة في ليبيا نتيجة تلك الأوضاع. (Galtier, 2013, https://bit.ly/2O0sgl7) فانتشار الجماعات الإرهابية في ليبيا جعلها تتحالف مع تجار المخدرات وتوفر لهم الحماية وتأمين عبور بضاعتهم مقابل تمويلهم وتزويدهم بالأسلحة المختلفة.

هكذا تعتبر الأنشطة المكثفة التي يقوم بها تجار المخدرات في المنطقة المغاربية مرتبطة بجماعات الجريمة المنظمة المتخصصة في غسيل الأموال، والتي تعتبر من المشاكل الرئيسية على الساحة الدولية. وتشمل أيضا تهريب رؤوس الأموال والتهرب الضريبي والفساد على جميع المستويات. ففي 8 و 9 ماي 2011 عقد اجتماع في باريس ضم وزراء من 22 دولة، وممثلون لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وممثلون عن الإنتربول واليوروبول والبنك الدولي لوضع خطة عمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي. اختتم الاجتماع الذي استمر ليومين، والذي تم تنظيمه استعدادًا لقمة مجموعة الثماني يومي 26 و27 ماي 2011، بتقديم عرض يهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات الأفريقية والأوروبية، وذلك لمنع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من الاستفادة من تهريب المخدرات والأسلحة في المنطقة. وخلال الاجتماع، قال وزير الداخلية الجزائري آنذاك دحو ولد قابلية: "سمحت حركة المرور لهذه المجموعات بجمع مبالغ كبيرة جداً من المال، مما سمح لها بتعزيز وجودها في المنطقة المغاربية، وتحسين قدراتهم العسكرية وتعزيز حركاتهم بمزيد من الموارد ".(https://bit.ly/2Q6Bz5G)

ب. <u>نقل وبيع الأسلحة الخفيفة</u>:

يقول الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان: *"نظرا للمذبحة التي تسببها، يمكن أن تكون الأسلحة الخفيفة مساوية للأسلحة الدمار الشامل.*(Annan, 2000, P.52)

إن مسألة الأسلحة الخفيفة التي تمتد أثارها المشؤومة إلى التهديدات الخطيرة والعالمية للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الحدود، أصبحت تطرح الأن بشكل اكبر من وقت مضى، فإفريقيا بصفة عامة هي السوق الاكثر ربحية لتهريب الأسلحة والمنطقة المغاربية بصفة خاصة لم تمنع من هذه الظاهرة الخطيرة، فالإتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة هو وباء آخر يهدد الأمن في المنطقة، ومع ذلك فإن الرغبة في تحقيق الانسجام والعمل المشترك لمكافحة تداول الأسلحة الخفيفة انعكس في سياسة الوقاية للأمم المتحدة، حيث اعتمدت هذه الأخيرة في عام 2001 برنامج عمل لمكافحة التجارة المزدهرة في الأسلحة الخفيفة وبجميع انواعها وأشكالها، وقد شدد البرنامج الذي ينطبق على جميع الدول الاعضاء على الأثار السلبية لهذه الأسلحة على الامن والتنمية الإقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق بموريتانيا وهي دولة مغاربية ساحلية، فإن مسألة تداول الأسلحة الخفيفة منتشرة في كل مكان، نظرا للفوضى التي تميز حدودها مع مالي، الجزائر والصحراء الغربية، هذا ما جعلها وجهة سهلة للمتاجرين بهذا النوع من الأسلحة. فعدم الإستقرار السياسي في موريتانيا يعتبر احد اهم اسباب انتشار الأسلحة الخفيفة، ومن مصادر انتشارها نجد السوق السوداء (من الصحراء الغربية ومالي، ومن بلدان الجنوب ايضا مثل غينيا)، ومصدر آخر يتمثل في تهريبات الأسلحة من مخزون الجيش الموريتاني خاصة في منطقة الجنوب الشرقي. (Pezard, 2010, P. 92) ومن المهم جدا الإشارة هنا الى مسؤولية الحكومة الموريتانية خلال مختلف الأزمات التي مست موريتانيا في استدعاء السكان المدنيين للدفاع عن اراضيها خلال التوترات مع جهة البوليساريو الصحراوية والسينغال، حيث قامت الحكومة بتوزيع الأسلحة على السكان في المناطق الحدودية بدون تسجيل وبشكل غير ممنهج. الأمر الذي جعل من استيراد الأسلحة الموزعة امرا مستحيلا.

أما في الجزائر فظاهرة انتشار الأسلحة وبيعها تعود لسنوات الاستعمار الفرنسي وامتدت الظاهرة لسنوات (العشرية السوداء)، حيث تظهر الإحصائيات الحجم الهائل للأسلحة التي يتم احتجازها بشكل غير قانوني في الجزائر، فساعد الإرهاب الذي ضرب الجزائر لأكثر من 15 سنة في التدفق الهائل للأسلحة والبنادق والمدافع الرشاشة (الكلاشينكوف والصواريخ وقاذفات الصواريخ وغيرها) من الحدود الجنوبية مع مالي والنيجر من قبل الإرهابيين الذين وجدوا في هذه المناطق مصدرا رئيسيا للإمداد، بعد إغلاق الحدود الغربية للجزائر.

ولقد ساعد في الآونة الاخيرة التحالف المتين بين الجماعات المسلحة وعصابات المهربين في ازدياد حجم هذه الحركة، خاصة منذ أواخر التسعينات، إلى درجة أصبح فيها أمرًا شائعًا أن يشتري سلاح كلاشينكوف في ولايات مثل: ورقلة وتمنراست والوادي وإليزي. وتعتبر منطقة باتنة مركزا لتهريب الأسلحة الخفيفة، فموقعها الجغرافي وحدودها مع خمس ولايات جعلها مسرحًا متميزًا للعصابات الإجرامية.

توضح البيانات والإحصائيات مدى انتشار الأسلحة الخفيفة في الجزائر. ووفقًا لصحيفة "Réflexion" اليومية، في عام 2009 سجلت قوات الأمن 15 مصادمات مع مهربي المخدرات مزودين بأسلحة مختلفة ومتنوعة، وتؤكد نفس الصحيفة أن "العدالة عالجت 1040 حالة تخص الاتجار بالأسلحة والذخيرة. وفي جانفي 2010، تمت معالجة 107 حالات تهريب أسلحة في الجزائر. وهناك بعض المناطق في الجزائر تعرف بمناطق الاتجار بالأسلحة الخفيفة (تمنراست، تندوف، أدرار، بشار وتلمسان). ووفقاً لمعلومات صحفية، فإن جزءاً كبيراً من سكان الجزائر يملكون بنادق صيد ومسدسات غير مصرح بها. اضافة الى وجود مصانع تقليدية وحديثة لتصنيع الأسلحة الخفيفة** لقد أدت ظاهرة الإرهاب إلى تفاقم ظاهرة تداول وبيع الأسلحة الخفيفة في الجزائر. وجعلت سنوات العشرية السوداء من هذا البلد أرضا خصبة لتهريب والإتجار في الأسلحة الخفيفة.

في حين يعتبر الوضع غير المستقر في ليبيا نتيجة الثورة واسقاط نظام القذافي والنزاع المسلح حول السلطة وضعا مشجعا لإستفحال ظاهرة الاتجار بالأسلحة الخفيفة. خاصة بعد نهب الميليشيات المتنازعة لمخزونات سلاح القذافي. (Vincent, 2012) وفي هذا السياق، يمكن لجماعات تهريب الأسلحة الاستفادة من الوضع السائد على الحدود بين الجزائر وليبيا وتونس واستغلاله للإتجار بأكبر حجم للأسلحة. هذه الأوضاع في ليبيا جعلت من دول الحدود تواجه تهديدات امنية خطيرة نتيجة لتدفق الأسلحة من ليبيا وانتشار تجارتها على الحدود بين تونس والجزائر. ما ادى بالجزائر لرفع حالة التأهب القصوى على حدودها مع ليبيا وباستخدام جميع الوسائل المتاحة للجيش الجزائري لمنع ظاهرة تهريب الأسلحة.

هكذا تعتبر ظاهرة نقل وبيع الأسلحة الخفيفة ظاهرة تقلق جميع الجهات الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي، ففي تقرير حديث حول هذا الموضوع، دعت الأمم المتحدة إلى تقرير حظر الأسلحة على ليبيا الى حين نزع سلاح الميليشيات المتنازعة، إذ يجب التعبير عن التعاون في هذا المجال من خلال التنسيق الحقيقي بين دول المنطقة أي جيران ليبيا كالجزائر وتونس، وأيضا من قبل مجلس الأمن الدولي و الدول الاوروبية.

من خلال ما تقدم تحتل عمليات الاتجار بالأسلحة مكانا مرموقا بين النشاطات الإجرامية بالنسبة للجماعات الاجرامية المنظمة بالمنطقة المغاربية، حيث تجنى من ورائها أموالا ضخمة نظرا للحظر المضروب على الأسلحة في أغلب دول العالم، وقد شهدت خلال السنوات الاخيرة دول المنطقة المغاربية تطورا ملحوظا في عمليات تهريب السلاح وبيعه، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الرقابة من جانب بعض الدول وعدم مراعاة قواعد السلوك المقررة دوليا في مجال بيع الأسلحة. (عبد الفتاح 1999، ص.33)

وتشير الاحصائيات الى أن إفريقيا تخسر ملايين الدولارات نتيجة للنزاعات وانعدام الامن، وأن المنطقة المغاربية اكثر عرضة للخطر نتيجة النزاعات المسلحة والاضطرابات الاجتماعية وغياب الرقابة الحكومية على مخزون الجيش والشرطة، والأنشطة الارهابية، والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة ذات الصلة، كما هو الحال في ليبيا بعد سقوط نظام "العقيد معمر القذافي" وتعرب الجزائر في كل مرة عن قلقها من هذه الوضعية التي باتت تشكل خطرا كبيرا على المجتمع الجزائري.

إذا تظهر مدى خطورة الإتجار غير المشروع بالأسلحة على الدول والأشخاص، ذلك أن الانتشار الهائل لهذه الظاهرة يؤدي الى تأجيج العنف وانتشار اللامن ولا استقرار على دول المنطقة المغاربية، وهو ما من شانه في كثير من الحالات، ان يدفع الدول الى شراء الأسلحة (السباق نحو التسلح) للدفاع عن نفسها من أي خطر او أي تهديد.

هكذا، تعتبر الجريمة المنظمة العابرة للحدود واحدة من اخطر الظواهر الإجرامية الحديثة، تشكل تحديا بارزا لدول المنطقة المغاربية والمجتمع الدولي ككل بفعل ما تنطوي عليه من تهديد صارخ للأمن والاستقرار على المستويين الدولي والوطني، ناتج عن خصوصية هذه الجريمة وتميزها عن باقي النظم الاجرامية الاخرى، خاصة من حيث إمكانية تدويل الانشطة الاجرامية المرتكبة في سياقها عبر الدول والقارات.

خاتمة:

ان منطقة جنوب المتوسط دخلت تحت المظلة الامنية الاطلسية-الأمريكية لاجتماع مجموعة من الاسباب لدى الدول الاعضاء في الحلف، طغى عليها الطابع البراغماتي نظرا للأهمية الجيواستراتيجية التي تحظى بها دول جنوب المتوسط، فالتهديدات الامنية الجديدة على غرار الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتي تعتبر من أهم المشاكل والتحديات الامنية المشتركة بين دول الضفة الجنوبية وحلف شمال الاطلسي ما يجعل منها بيئة خصبة لتطبيق الاستراتيجية الاطلسية.

لقد سعى حلف شمال الاطلسي لمواجهة التهديدات الامنية التي ينظر إليها على أنها نابعة بالأساس من الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث تكون المناطق التابعة للضفة الجنوبية قد وقعت تحت المظلة السياسية والامنية والعسكرية للحلف، أي انها ضمن المجال الحيوي للحلف بحكم مصالحه، وهذا ما يبرر اقامة حوار متوسطي تحت مفهوم و ارتباط امن اوروبا بشكل وثيق بأمن و استقرار منطقة جنوب المتوسط.

من خلال شروع الحلف في تبني مفهوم استراتيجي جديد بهدف القضاء على مصادر التوترات في منطقة جنوب المتوسط، فانه يمكننا القول بان الحلف قد استطاع تعظيم مكاسبه بما يتماشى ومصالحه عن طريق التواجد عبر أليات تم تسخيرها لفرض وتحقيق استراتيجيته الامنية الجديدة.

الهوامش:

* في الجزائر القانون رقم: 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008، في تونس القانون العضوي رقم: 2004 المؤرخ في فيفري 2004، في المغرب القانون 02-03 الصادر عام 2003.

** Réflexion, (quotidien algérien). Selon la Gendarmerie Nationale : plus de 300.000 armes en circulation en Algérie », du 01mars 2010.

المراجع:

اولا: باللغة العربية:

1- نيكولا، د. س. (2010). الاتصال والتعاون بين حلف شمال الأطلسي والبلدان المتوسطية عبر الحوار المتوسطي. الأردن: دار فضاءات للنشر و التوزيع.

2- الصيفي، م. ع. ا. وأخرون. (1999). الجريمة المنظمة: التعريف والانماط والاتجاهات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية.

3- هانز، ب. و أخرون. (2010). الرقابة والتوجيه أهمية الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن. جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

4- محمد نمر عواد، ن. (2006). السياسة الخارجية الامريكية تجاه اوروبا الغربية : دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة. تونس: رسالة ماجيستير، جامعة بنزرت.

5- أشرف تيسير إبراهيم، ع. (2011). علاقة روسيا بحلف الناتو1991-2008 . تونس: رسالة ماجيستير، جامعة بنزرت.

6- شبيب، ن. (2009). حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم الإسلامي.

7- كشك، أ. م. (2011). السياسة الدولية. "حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية ".

8- ناجي، ع. أ. (2008). الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي. جامعة قسنطينة: مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائروالأمن في المتوسط :واقع وآفاق.

9- بركان، ف. (2012). أليات التصدي للهجرة غير الشرعية. جامعة باتنة: رسالة ماجيستير.

10- عماد، ج. (1010). التحولات في حلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية. على الموقع: https://bit.ly/2ZatCPs

11- الحرماوي. م. (2017). "استراتيجية حلف شمال الأطلسي". الحوار المتمدن. على الموقع: https://bit.ly/2s7Lyhp

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- Katsioulis, C. (2011). The new Nato strategy a temporary compromise. Germany: friedrich ebert stiftung.

2- Zarafa, H. (2001). la dimension sécuritaire dans les relations euro-maghrébines. Marrakech : mémoire de DESS.

3- Ravenel, B. (1995). Méditerranée, l'impossible mur. France: l'Harmattan.

4- Bruno, C. D. S. (1010). Le Grand Maghreb Contemporain: Entre régimes autoritaires et islamistes combattants. Paris : Jean Maisonneuve.

5- Annan, K. (2000). We the people : The rôle of the United Nations in the 21st Century (Nous, le peuple: le rôle des Nations Unies dans le 21e siècle). New York : ONU.

6- Vincent, D. (2012). Trafic de drogue: un réseau international démantelé au Maroc. Jeune Afrique.

7- Vincent, H. (2012). Les armes de Kadhafi, un legs mortel pour l'Afrique. L'expresse.

8- Pezard, Stéphanie. Glatz, Anne-Kathrin. Armes légères et sécurité en Mauritanie, une perspective nationale et régionale. une étude du Small Arms Survey, publiée en juin 2010, p. 92. Disponible à l'adresse :
https://bit.ly/2X9MEo3

9- Commission Européenne. Mauritanie: nouvelles mesures pour lutter contre l'émigration clandestine vers l'UE.-IP/967, 10/ 07/ 2006. Disponible à l'adresse :
https://bit.ly/2CB1c6B

10- Rapport Amnesty international. Mauritanie personne ne veut de nous. 1 juillet 2008, N° d'index : AFR 38/001/2008. Disponible à l'adresse :
https://bit.ly/2NDD6yu

11- European Parliament. 2012. Europe's Crime-Terror Nexis: Links Between Terrorist and Organized Crime Groups in the European Union. Directorate-General for Internal Policies:
https://bit.ly/32CO2Rg

12- Conseil de Sécurité. Lutte contre le trafic de drogues en Afrique de l'ouest: le conseil appelle à une action coordonnée pour renforcer l'application des initiatives régionales. Déclaration présidentielle, séance-matin, 7090, du 18/12/2013. Consultable sur le lien:
https://bit.ly/2O0IHOf

13- Maghreb Emergent. Algérie : plus de 59 tonnes de résines de cannabis saisies en quatre mois. du 06 juillet 2014. Disponible sur le lien :
https://bit.ly/2X0SGHE

14- Office des Nation-Unies contre la drogue et le crime, rapport mondial sur la drogue, 2013, consultable sur le lien :
https://bit.ly/34RzAGs

15- L'OTAN Après La Guerre Froide / la documentation française :
http:// www.la documentation française.fr /dossiers/OTAN/HTML.